"الظاهرة العراقية" للمفكر اللبناني كريم مروة:

تحليل عميق للمشهد السياسي العراقي وتفاؤل بمستقبل مشرق...

دمشق ـ ابراهيم حاج عبدي

منذ أن نشبت الأزمة العراقية ظهرت الكثير من الدراسات والأبحاث التي تحاول قراءة هذه الأزمة، ومقاربة التغييرات الدراماتيكية التي صاحبتها، واستشراف مستقبل العراق، والملاحظ أن معظم هذه الدراسات وقع في فخ الارتباك والتشويش، فغلبت على بعضها الانفعالات والمشاعر التي أوصدت الأفق أمام التحليل الموضوعي، بينما سلك بعضها الآخر سبيل الشعارات والخطابة السياسية المجانية التي لا طائل من ورائها، ووسط هذا الفيض من التنظيرات ظهر القليل من الدراسات التي سعت إلى قراءة الحدث العراقي برؤية علمية منهجية تنهض على وعي عميق بتاريخ هذا البلد، وبحاضره المعقد،

واستشراف المستقبل بحذر وبعض التفاؤل، ولعل كتاب "الظاهرة العراقية" الذي صدر عن دار المدى (دمشق ـ ٢٠٠٦) للمفكر والباحث اللبناني البارز كريم مروة يندرج تحت هذا الإطار.الكتاب يضم مجموعة مقالات للكاتب نشرت في أوقات مختلفة تمتد من الأشهر الأولى التي سبقت سقوط النظام الاستبدادي، مرورا بالسقوط المدوي له في العام ٢٠٠٣، وصولا إلى الانتخابات التي جرت في العراق ومحاولة قادته السياسيين الخروج من المحنة والتأسيس لعراق ديمقراطي برلماني فيدرالي موحد، وما يجمع بين هذه المقالات هو أنها تتعلق بالأزمة العراقية، وما يميزها هو أنها واضحة وجريئة كما يقول فالح عبد الجبار في مقدمته للكتاب "يكتب مروة بجرأة صعبة، ضد كل الأسمال الفكرية في عالمنا العربي"، وإضافة إلى الجرأة فان الكتاب يعبر عن مواقف للكاتب لا يجد حرجا في تسجيلها مهما بدت متطرفة أو جارحة، فضالته الحقيقة فحسب، تلك الحقيقة المترفعة عن المصالح والأوهام والحسابات الضيقة. الفكرة التي يؤكد عليها مروة في مواضيع هذا الكتاب هي أنه يسجل موقفا جوهريا وحاسما ومبدئيا من النظم الاستبدادية، إذ لا يتوانى عن فضحها وتعريتها، وتحميلها مسؤولية ما آل إليه الوضع في العراق، ويقول مروة في هذا السياق بان "الشعوب العربية تعاني من الاستبداد منذ عقود، ومن دون أدنى فسحة للراحة والحرية...ويشكل الوضع في العراق واحدة من أقسى حالات الاستبداد هذه، التي اتصلت فيها الأزمنة القديمة بالأزمنة الحديثة..."، ويلمح مروة، في أكثر من موقع، إلى أن حالة القمع والاستبداد والتسلط التي مارسها النظام العراقي المخلوع ضد شعبه، والتي أدت إلى إخراج القوى الحية من دائرة العمل السياسي، وتعطيل طاقات الجماهير، وإقصاء التعددية والتنوع والرأي الآخر...هي التي مهدت للحرب الأمريكية على العراق التي يرى مروة بأنها حرب تتجاوز أهدافها الآنية المعلنة، فيقول "صحيح أنها (أي الحرب) أسقطت نظاما استبداديا من ابشع وأشرس أنظمة الاستبداد التي عرفها تاريخ البشرية الحديث والقديم، وأكثرها إجراما، إلا أنها أرفقت ذلك الإنجاز، الذي عجز العراقيون عن تحقيقه، بتدمير مؤسسات الدولة ومؤسسات الحياة العامة للعراقيين". وعلى عكس معظم القراءات المتشائمة التي قاربت الشأن العراقي، فان مروة لا يخفي تفاؤله إزاء مستقبل العراق، هو الذي خبر هذا البلد وشعبه في الأربعينات، وقضى هناك سنوات في الدراسة والتعمق في الحياة العراقية برعاية عمه المفكر الراحل حسين مروة، وشارك العراقيين في إسقاط معاهدة بورتسماوث نهاية الأربعينات، فهذا التفاؤل الذي يبديه مروة لا يأتي بصورة اعتباطية بل نابعة من معرفته بتاريخ الشعب العراقي، إذ يقول بان هذا التاريخ "غني بالتجارب، غني بالمآثر، غني بالتضحيات"، ويضيف بان "المأساة التي خلفها في حياة العراقيين نظام الاستبداد الذي سقط، والمأساة التي يجسدها وقوع العراق تحت الاحتلال بعد سقوط ذلك النظام، لن تستطيع أن تسد الأفق أمام عراق المستقبل، الذي لن يكون إلا عراقا حرا سيدا مستقلا ديمقراطيا موحدا، خاليا من كل أنواع الاستبداد، وخاليا من كل اثر للغزاة الآتين إليه من مطامعهم من خارج حدوده". ولعل من المؤشرات الكثيرة التي تبرر هذا التفاؤل والتي يركز عليها مروة هي الانتخابات التي جرت في العراق مرات عدة، فيرى بان العراق بعد الانتخابات الأولى "دخل في منعطف تاريخي مختلف بالكامل عن كل تاريخه السابق"، ويكتب مروة معلقا على هذا الحدث "لا أراني بحاجة للحديث عن الدلالات الكبرى التي يشير إليها إجراء الانتخابات، على قاعدة قانون ديمقراطي عصري، وعن الدلالات التي يعبر عنها زحف الملايين الثمانية من العراقيين إلى صناديق الاقتراع، متحدين الإرهاب الوحشي، محددين خياراتهم بحرية، مقررين، بوعي، أو بنصف وعي، أو بدون وعي، أو حتى بوعي غريزي مستنفر، لمن يمنحون أصواتهم، وقد دلت التجارب التي أسفرت عنها تلك العملية الديمقراطية أن العراقيين، الذين لم يعتادوا خلال تاريخهم الطويل على ممارسة حريتهم في اختيار ممثليهم، كانوا في ذروة الرقي، حتى وإن كانوا قد اختاروا بنفس ديني ومذهبي، أكثرية شيعية. وهي أكثرية مؤقتة، تقابلها قوى علمانية كبيرة، مشكلة من كل مكونات المجتمع، ومهيأة في الظروف الجديدة لأن تزداد حجما وتأثيرا، ولو بالتدريج، ولكن بجهد ضروري من قبل تلك القوى". وإذ ينتقد مروة تعاطي معظم المثقفين العرب مع الأزمة العراقية، ويشير إلى قصور الرؤية لديهم في تحليل هذه الأزمة بصورة موضوعية، فانه يدعو إلى التفكير المتأني، إذ يرى بان هذا التفكير هو "حاجة ضرورية في كل الظروف والأحوال، حتى في أشدها صعوبة وقسوة، ذلك أن غياب العقل أو تغييبه في زمن الحرب لمصلحة المشاعر وحدها هو أخطر ما يمكن أن يكون عليه حال الناس جميعا، وغني عن التأكيد أن وظيفة العقل، الذي منه يأتي التفكير، لا ترمي إلى قمع المشاعر وقتلها بل إلى ترشيدها". وهو ينتقد وبشدة، في فصل مستقل، العمليات الانتحارية التي تودي بحياة المدنيين والأبرياء العراقيين مطلقا صرخة تحذيرية: "لقد آن الأوان لكي نتحرر ونحرر شعوبنا من هذا النمط من العمل الانتحاري". ويضمن مروة كتابه رسالة وجدانية مؤثرة، جاءت على شكل مقال سياسي، يوجهها إلى صديقه فخري كريم رئيس تحرير صحيفة المدى العراقية، وفي هذه الرسالة . المقالة نتبين علاقة مروة بالعراق، وحبه وارتباطه بالشعب العراقي، وحزنه العميق على ما يجري فيه، والألم الذي يجتاح كيانه وهو يرى صور الدمار والخراب على شاشات التلفزة، لكنه يؤكد بان المحنة التي يمر بها العراق الجديد هي "محنة لن يطول الزمن الذي سيستطيع فيه الشعب العراقي التغلب عليها"، ويختم الرسالة بتوجيه الشكر إلى أسرة صحيفة المدى التي بذلت جهودا جبارة وفي ظروف أمنية خطيرة حتى جعلت من هذه الصحيفة الجديدة الناشئة . بحسب مروة . صحيفة من الدرجة الأولى في عالم الإعلام العربي. ويخصص مروة الصفحات الأخيرة من كتابه للأكراد وقضيتهم، وهو هنا يدرج مقالة مطولة له تعود إلى العام ٢٠٠٠ م، والتي كتبها بعد عودته من جولة قام بها مع عدد من المثقفين العرب إلى كردستان العراق حين كان صدام حسين لا يزال يجثم على صدور العراقيين، وفي هذا المقال يظهر مروة مشاعر الحب والود التي يكنها للشعب الكردي، ويتحدث عن علاقاته التاريخية مع رموز الحركة التحررية الكردية في العراق وعلى رأسهم جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يشغل اليوم منصب رئيس الجمهورية العراقية، وهو يتناول في هذا المقال، كذلك، لقاءاته مع القيادات الكردية، ومع المثقفين والإعلاميين، ويخوض قليلا في تاريخ وجغرافيا هذا الشعب، ويسلط الضوء على جانب من واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ويتحدث عن بداية تعرفه إلى القضية الكردية والتي تعود إلى الأربعينات، كما يستحضر رمزا بارزا من رموز الحركة الكردية وهو الزعيم الراحل الملا مصطفى البرزاني، ونجله رئيس إقليم كردستان الحالي مسعود البرزاني، وهو يسوق هنا موقفا مبدئيا يتمثل في قوله: "لا يحق لأي قومية أن تحرم القوميات الأخرى في البلد الواحد من حقوقها المشروعة في الاحتفاظ بخصوصياتها الثقافية وغير الثقافية"، ويعرب مروة عن استغرابه من الموقف المزدوج لبعض القوميين العرب الشوفينيين إذ يصوغ إشكالية عميقة على هذا النحو: "يبدو غريبا كيف أن هذين التيارين العربيين، أي الحكام، من جهة، وأصحاب الأفكار والمشاريع "الثورية" العربية من جهة ثانية، قد وقفا مع حق الشعب الإرتري بالانفصال عن أثيوبيا، في الوقت الذي حاربا فيه كل نزعة لدى القوميات الأخرى في البلدان العربية للمطالبة بحق تقرير المصير، في إطار الوطن الواحد، خصوصا في العراق بالنسبة للأكراد..."، ليصل إلى استنتاج صريح بان "القضية القومية لأي شعب من الشعوب لا يمكن أن تزول بالقسر مهما طال الزمن".

الديمقراطيون لايكرهون الرأسمالية ولايعارضون أسواق العالم النامي..

تقرير بيكر: بغداد تستعد للقادم وواشنطن أكثر هدوءا

علي عبد السادة

لا شيء ثابت في العراق، هذه هي الرسالة الجديدة لواشنطن بعد ان جاء المصوتون الامريكيون بتوازن جديد لمجلسي النواب والشيوخ. وبات الجميع يتوقع سرعة تشكيل لجان أستماع وتحقيق بشأن العراق، لن يتمكن رامسفيلد الهروب منها، رغم أستقالته، في وقت تعيش بغداد أجواء ترقب عالية، بدرجات مختلفة تعكس مدى الانقسام السياسي والعرقي والطائفي.

الصفة الطاغية على أجواء انتخابات التجديد النصفية، كانت ومنذ مدة ليست بالقليلة، هي انقضاض الديمقراطيين على معاقل الجمهوريين بقوة واستخدام شعارات "جنودنا"، " الفشل في بغداد"، وأطلاق الشتائم والتشهير بالخصوم. وكان مرشحون ديمقراطيون، وحتى جمهوريون، يتجولون في ولاياتهم بصحبة شعار يقول:" انا لم أؤيد الحرب في العراق، أنظروا ألى ... لقد روج لأكاذيب بوش". وبدأت الاطلالات التلفزيونية والحملات الدعائية في الشوارع تتحدث عن "لوم كبير" للبيت الابيض بسبب "غبائه" في العراق.

سبقت تلك الحمى، حركة كبيرة في سوق الانتاج الاعلامي الضخم، وبدأ بكتاب بوب وورد، "حالة الانكار"، وهو كبير محرري الـ"نيويورك تايمز"، وركز في كتابه على فضح "تهاون فريق الصقور بشأن التهديدات الارهابية.

وتقرير ١٦ وكالة أستخبارات أمريكية كشفت عن نتائج سلبية للحرب في العراق وأنتاج جيل كبير من المتطرفين. وفضيحة النائب الجمهوري " فولي" الذي كتب رسائل "مخجلة" لمراهق في الجامعة. وحتى لو كان ذلك "التسويق" يتناول جملة من الحقائق، الا انه يظل، في ضوء فهم الامريكيين لحياتهم السياسية، جزءا من ماكنة الـ "بربوكاندا" للديمقراطيين، رغم تناول الاخير مشاكل مهمة تتعلق بالاقتصاد وميزانيات الحروب.

وفي كل حال، فأن تلك المنتجات، ان صحت التسمية، أصبحت تتصدر مانشيتات صحيفة الـ"نيويرك تايمز، وبأهتمام كبير، حتى أخذ عنها ميولها الديمقراطية، وبات بوش لا يحبذ وجود مراسلها في البيت الابيض.

هكذا تمكن الديمقراطيون من الانقضاض على شعبية بوش والاطاحة بها وبات أي ناخب أمريكي، يراسل أحد أفراد عائلته في العراق، لا يرغب بالتصويت للجمهوريين، وأن كان يؤمن بهم، وبدأ يستمتع بحديث النائبة نانسي بينولسي، أكثر من رؤية بوش يبتسم امام مجموعة من الضباط في فلوريدا.

صوت الامريكيون وفاز الديمقراطيون وكانوا، حسب، تعليقات عدد من الصحف الامريكية صبيحة يوم الفوز، يضعون أياديهم فوق انوفهم عندما يفكرون في الحزب الجمهوري، في أشارة الى الفضائح والاخفاقات. ويضعون أياديهم في جيوبهم عندما يفكرون في الحزب الديمقراطي، في أشارة الى ان الاخير سيجلب لهم حلولا ملموسة لمشاكل العراق، الضرائب، التعليم، أجور الطلبة. وفعلوا ذلك، وأصبحت الاغلبية "ديمقراطية" بأمتياز. الخيبة بدت واضحة على وجه بوش، ليلة صدور النتائج عندما ظهر في مؤتمر صحفي أعلن فيه أستقالة رامسفيلد، وبرزت في الوقت نفسه حالة عارمة من عدم الرضا من تلك الشخصية التي تترأس البلاد، ولم يعد بالامكان الوثوق بمثل قديم يقول : "الرب يحفظ الاطفال والسكارى والولايات المتحدة" ويعدون ان الحظ لم يحالفهم مع المتدين جورج دبلو بوش مثلما حالفهم مع جورج واشنطن، وبائع الخرداوات الفاشل ترومان، والممثل المغمور رونالد ريغان. أنهم يعترفون علنا، على الاقل في الرأي العام، بان بوش الرجل الخطأ في المكان الخطأ.

رغم ذلك، لا يعني كل ذلك ان الامور سيئة للغاية، او في طريقها للسوء، في واشنطن. فان حمى الصراع بين الحزبين الرئيسيين لا يعد بأي شكل من الاشكال خلافا أيديولوجيا، او أن أحدهما يحضر لـ"أنقلاب" في الستراتيجية الكونية لأمريكا، فذلك الخلاف الحاد الذي عكسته اجواء الحرب الانتخابية، لا يعتبر ، دون شك، انه يشبه الخلاف بين الاخوان المسلمين والحزب الوطني في مصر، او بين حماس وفتح في فلسطين، ولا يعني ايضا، ان أحدهما سيقاتل خصمه مثلما يفعل اللاعبون في العراق، بشان السلطة. ما يدل على خطأ، أو قصور في الفهم للمناخ الامريكي، اولئك الفرحين بنتائج الانتخابات الامريكية، فالامر لا يتعلق بالاستغناء عن "الرأسمالية المتوحشة" وتوظيف العولمة لتقويتها. او التخلي عن فكرة الهيمنة وفرض النفوذ في العالم النامي عن طريق " ديمقراطيات ناشئة، هي في حقيقتها أسواق حرة جديدة.

أن ذلك يعني، في النهاية، أن تغيرا في التكتيك الامريكي حيال العراق، وملفات أقليمية اخرى، هو الاقرب الى الواقع ويشمل ذلك السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما يتعلق الامر، وهو خطير ومهم، بتواجد الجنود في بلاد الرافدين، وضمان خروج مشرف لهم. والفكرة الاخيرة تتقارب مع توجهات الخلف الجديد لرامسفلد، روبرت غيتس، وهو الخبير في مجال الاستخبارات العسكرية لسنوات طوال، عندما نجح في التعاطي مع الملفين الايراني واللبناني، على الاقل من وجهة نظر رجالات سابقين في الجيش والاستخبارات.

ويرى غيتس، أيضا ان الحل، او جزء منه، في العراق، لابد ان يتقدم عبر حوار جدي مع طهران ودمشق، واكثر من كونها مقاربة مع ما يبشر به الديمقراطيون قبيل الانتخابات، فافكار غيتس، بشان ذلك، مقاربة ناجعة للمشكل العراقي. أذن انه يشعر، كغيره، بثقل التأثير الايراني والسوري على وضع الولايات المتحدة وجنودها في العراق، وهما، أي جارتا العراق، فعلتا ذلك بجدارة، فيما يتعلق بادارة ملفي النووي والحريري. ولن نكون مخطئين عندما نقول بان أحمدي نجاد وبشار الاسد قاموا بخدمة كبيرة للحزب الديمقراطي، دون ان يعلموا، انتقاما من الجمهوريين.

في ضوء النتائج، فان بوش فعل ماهو صواب بالنسبة لخلافة غيتس الذي فكر بديناميكية الديمقراطيين لكسر الاجواء المضطربة بين البيت الابيض والكونغرس الجديد، وهو ما أفصح عنه بوش عندما دعى نانسي بينولسي على طاولة الغداء وتمنى العمل سوية مع فريقها المنتصر، وربما ستكون الاخيرة أكثر مرونة أتجاه بوش عندما تعلم بانه قد أقال جون بولتون، من منصبه في الجمعية العمومية للامم المتحدة.

الصورة في واشنطن مهما كانت سيئة، فانها، مع الوقت، ستأخذ طريقها نحو "أيجاد التوافق السياسي" بشكل يتسق مع توازن القوى في الكونغرس، أذ أن لا أحد في الحزب الديمقراطي سيقدم للكونغرس، في اول جلسة له، يدعو عوائل الجنود، بهذه البساطة، ان يرابطوا، خلال يوم واحد، في مطارات البلاد ليستقبلوا ذويهم عائدين من بغداد، الا أنهم يريدون تسريع حدوث ذلك، ولايهمهم ماذا سيحدث، هنا، على الارض.

وفي بغداد، وبعض البقاع في الشرق الاوسط، كان البعض "دوغمائيا" في تفاؤله حيال فوز الديمقراطيين وأعتبارهم "حمائم بيضاء"، ستحل محل " الشياطين"، بينما الحقيقة انه لايجري في أمريكا، التفكير بهذه الطرقة، انهم يترقبون تقرير جيمس بيكر الذي يرأس لجنة "دراسة الاوضاع في العراق" وتتألف من جمهوريين وديمقراطيين، وما سيقوله هذا الرجل سيترجم في بغداد على شكل خارطة طريق للبلاد، وسيؤخذ على محمل الجد.

وحتي يضمن الامريكيون تحقيق شيء لهم على الارض، وتذكير الجيران بأنه يعمل على بناء نموذج فريد في المنطقة، فلن أخفي أي توقع تعلق بمصير صدام ومدى صلاحية أستخدامه كـ"رهان"، يرافق مفاجآت بيكر. وهنا، يبقى للمالكي، في أفق عديم الوضوح، أن يلتزم الحذر وأن يحافظ على اكبر قدر من "التشارك والقوة"، وأقل قدر من "التشرذم والضعف" في مواجهة الغد؛ أصعب محطات العراق وأحرجها.

تشديد العقوبة في القانون والقضاء

المحامي نبيل ميجر السعد

اتجه المشرع الجنائي العراقي الى تشديد العقوبات المحددة بالقانون عند توفر ظرف مشدد او اكثر. والظروف المشددة على نوعين : النوع الاول يتمثل في الظروف المشددة العامة حيث حددتها المادة ١٣٥ من قانون العقوبات العراقي النافذ رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ بما يلي :

١, ارتكاب الجريمة بباعث دنيء .

٢, ارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة ادراك المجنى عليه او عجزه عن المقاومة او في ظروف لاتمكن الغير من الدفاع عنه

٣, استعمال طرق وحشية لارتكاب الجريمة او التمثيل بالمجنى عليه .

٤, استغلال الجاني في ارتكاب الجريمة صفته كموظف او اساءته استعمال سلطته او نفوذه المستمدين من وظيفته.

علماً ان القرار رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١٢/١/١٩٨٢ نص على انه ((لا يعتبر ظرفاً قضائياً مخففاً ، تنازل ذوي المجنى عليه عن حقهم الشخصي في التعويض . وتحكم المحكمة بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة مراعية في ذلك ظروف الجريمة والباعث على ارتكابها)) .

اما النوع الثاني فهو الظروف المشددة الخاصة التي ذكرها القانون في مواده المتفرقة . ويترتب على توفر الظروف المشددة مايلي :

١, اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد جاز الحكم بالاعدام . والسجن المؤبد بموجب التشريع العراقي هو ايداع المحكوم عليه في احدى المنشآت العقابية المخصصة قانوناً لمدة عشرين سنة .

٢, اذا كانت العقوبة السجن المؤقت او الحبس جاز الحكم باكثر من الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد على ان لاتزيد مدة السجن المؤقت في اي حال على خمس وعشرين سنة ومدة الحبس على عشر سنوات . والاصل ان السجن المؤقت مدته اكثر من خمس سنوات الى خمس عشرة سنة . اما مدة الحبس فلا تزيد على خمس سنوات .

التطبيقات القضائية :

١, حكمت محكمة جنايات الرصافة على المجرم (أ) بالاعدام شنقاً حتى الموت لقتله عمداً بالاتفاق والاشتراك مع متهم هارب . المجنى عليه بطعنه بحربة في بطنه سببت له تمزق الكبد واحدثت نزفاً دموياً ادى الى موته وذلك بقصد سرقة سيارته المعدة للاجرة . ولقد وجدت محكمة التمييز بان عقوبة الاعدام جاءت متوازنة مع خطورة وجسامة الجريمة المرتكبة . فالمحكوم ساهم في قتل المجنى عليه للحصول على المنفعة المادية التي كان يروم الحصول عليها عن طريق غير شريف وقد ارخص من خلالها قتل نفس بريئة كان هدفها الحصول على المنفعة المادية عن طريق الكسب الحلال والعمل الشريف (حيث ان المجنى عليه يعمل بسيارته للاجرة) . اذاً اي فارق كبير بين عمل هذا الرجل النزيه وعمل ذاك المجرم الخطير اضافة الى ذلك ان اقدام المحكوم على قتل المجنى عليه وهو ـــ اي المحكوم ـــ يرتدي ملابسه الرسمية وعودته من دائرته لدليل يظهر بوضوح مدى استهتاره بالقيم الاخلاقية والاجتماعية والوظيفية ... لذا قررت محكمة التمييز تصديق الحكم باعدامه .

٢, حكمت محكمة جنايات كربلاء على المتهم (س) بالاعدام شنقاً حتى الموت للاوطته الطفل المجنى عليه البالغ من العمر اربع سنوات دون رضاه ولقد تبين لمحكمة التمييز ان العقوبة الموقعة بحق المدان اعلاه جاءت متناسبة مع جسامة الجريمة المرتكبة وخطورتها فالمجنى عليه وهو طفل لا يقوى على المقاومة وانقاذ نفسه فضلاً عن ذلك فالمحكوم سبق وان ارتكب جريمة سرقة حكم من اجلها بالسجن المؤبد ثم اطلق سراحه بالعفو العام الا انه بدلاً من ـــ ان يتوب ويرجع الى المجتمع مواطناً صالحاً ارتكب جريمة اللواط والتي تتصل بالسرقة كونها من الجرائم المخلة بالشرف . اذن فصغر سن المجنى عليه يشكل ظرفاً قضائياً مشدداً .

٣, قضت محكمة التمييز بان عقوبة المدان عن جريمة القتل الخطأ لا تشدد بسبب عدم وقوفه في محل الحادث لاسعاف المجنى عليه المدعو س حيث انه ولخوفه من ذويه الذين كانوا قريبين من محل الحادث لم يوقف سيارته وانما سلم نفسه الى نقطة السيطرة التي تبعد عن محل الحادث مسافة ثلاثة كيلو مترات .

٤, حيث ان المشتكية قبضت على المتهم في داخل صحن دارها وهو متلبس بجريمة السرقة فاعتدى عليها بالضرب بالعصا على رأسها وبقية انحاء جسمها بهدف تخليص نفسه منها وتسهيل فراره بالمسروقات الا انها تمكنت وبمساعدة والد زوجها من القبض عليه فان هذا الاعتداء يعتبر ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة وليس جريمة منفصلة كما ذهبت الى ذلك محكمة جنايات ميسان ..

٥, لاحظت محكمة التمييز ان المتهم اقر امام قاضي التحقيق بان المجنى عليها هي ابنته وان علاقته بامها ليست على ما يرام وحوالي الساعة السادسة مساء وكان قد تناول ربع خمر قام بالاعتداء على عرض ابنته لكنه نفى ان يكون قد ازال بكارتها وقد ايدت المجنى عليها حصول الواقعة لكنها قالت ان المتهم والدها هددها بسكين . ولقد وجدت المحكمة ان الادلة تثبت اعتداء المتهم على عرض ابنته دون رضاها ونظرا لان المجنى عليها يقل عمرها عن ثماني عشرة سنة وان العقوبة التي فرضتها محكمة جنايات كركوك وهي السجن لمدة خمس سنوات وثلاثين يوماً عقوبة خفيفة لا تناسب الجريمة التي ارتكبها هذا المتهم الذي انتهك قواعد الابوة وخرج عن اخلاق الاباء فانتهك عرض ابنته وفتح لها طريق السقوط الاخلاقي لذا قررت المحكمة اعادة الاوراق الى محكمة الجنايات بغية تشديد العقوبة .

٦, ان جريمة القتل العمد تكون مقترنة بالظرف المشدد وهو سبق الاصرار لان المتهم قد اعترف امام قاضي التحقيق بان فكرة قتل المجنى عليها قد راودته لانها (ولدت الخراب لاهله)) على حد قوله . وانه قد قدم لدارها يتقصى اخبارها وحينما علم بانها لدى جيرانها بقى متربصاً لها متلثماً (بالبيشماغ) حتى ان خرجت من الدار فاجهز عليها باطلاق النار نحوها من مسدسه والذي اعده مسبقاً لارتكاب هذه الجريمة . لذا فان ما قضت به محكمة جنايات الانبار بالحكم عليه بالسجن المؤبد وفق المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات ليس صحيحاً اذ يجب ادانته وفق المادة أ/ف١/٤٠٦ عقوبات اي القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد .

من يدفع الثمن.. وعن ماذا؟

علاء خالد غزالة

في التاسع عشر من تشرين الثاني، وفي الساعة السابعة صباحا تحديدا، انفجرت سيارة ميني باص نوع كيا مفخخة محملة بكمية هائلة من المتفجرات في ساحة تجمع العمال الرئيسة بمنطقة باب الحسين في مدينة الحلة. تسبب الانفجار في استشهاد ٢٦ شخصا وجرح ما يزيد على اربعين آخرين. وتفيد الرواية الرسمية بان انتحاريا (من جنسية عربية-غير عراقية) قد اقترب من العمال طالبا تشغيل عدد منهم، فما كان من هؤلاء المساكين الا ان تهافتوا عليه راجين اختيارهم للعمل في ذلك اليوم ليقوم الانتحاري بتفجير نفسه والعمال المتجمعين حوله موقعا اكبر عدد ممكن من الضحايا.

غير ان روايات اخرى قدمها شهود تفيد بان الشخص لم يكن انتحاريا، وانما هو عراقي عمل على تجميعهم في مكان واحد مؤملا اياهم بفرصة العمل، ثم انسحب متذرعا بأنه سيجلب معدات يحتاجها في العمل وحينما ابتعد بما فيه الكفاية فجر السيارة لتقتل او تصيب جميع العمال الذين تجمعوا حولها.

وعلى كلا الاحتمالين، فان بصمات القاعدة تظهر واضحة على هذه العملية، التي تصنف تحت القتل الجماعي الطائفي لمصلحة الجهاد في سبيل الله وتحرير الارض من الاحتلال الامريكي. وهي تشير بوضوح الى امكانية، وتنفيذ العملية تلو الاخرى، بنفس الاسلوب تقريبا. اذ لا يعقل ان تستهدف مناطق تجمع العمال المرة تلو الاخرى، طوال الاعوام الثلاثة الماضية، بنفس السيناريو دائما: شخص غامض يأتي ويطلب العمال، يتجمع الضحايا، تنفجر السيارة او العبوة. فاما ان يكون الناس طيبين الى درجة البلاهة، او ان هناك عاملا مهما لم يتم أخذه في الحسبان. وقد حدث ان احتجت الى تشغيل عدد من العمال ذات مرة، وقد رأيت كيف تجمعوا حولي راجين تشغيلهم، ولكني لم استطع ان اوقف سيارتي بسهولة وسطهم، فقد طلب مني الابتعاد بها، تحسبا لاي احتمال.. كما انني لم ابد لهم كمن يفكر في الانتحار او يدبر عملية لقتلهم. لقد كانوا واعين تماما لمن يتكلمون آخذين الحركات والسكنات في الاعتبار.

لم يتسن لي ان اقابل جرحى الحادث، او شهود عيان مباشرة، رغم محاولتي ذلك. ولا ادعي هنا ان ما اكتبه هو تحقيق صحفي قائم على افادات من ذوي العلاقة. بل انني اسعى الى فهم قصة اقرأها باستمرار عن عمليات تستهدف المدنيين، خصوصا التجمعات البشرية، مثل الاسواق ومجالس العزاء و(مساطر) العمال. وفي كل مرة نسمع بوقوع مثل هذا الحادث الاجرامي تتواتر الروايات بان الانتحاري او قادح الصاعق قد استطاع التغلغل بسهولة نسبية وسط هذا التجمع، الذي يبدو منفعلا لا دور له في تلك الاحداث.

نعم، يتوافر لدى المنفذين عنصر المفاجأة، وبالتالي قد لا يتاح للضحايا الوقت الكافي لادراك ما يجري فضلا عن اتخاذ اجراء ما لوقفه او الحد من أثره. لكن ذلك لا يعني، للاسف، الا ان المنفذين لديهم القدرة الكاملة على تحقيق مثل تلك المفاجأة. وتلك القدرة لا تمثل خرقا امنيا فحسب، بل هي خرق اجتماعي واقتصادي وثقافي فضلا عن الاختراق السياسي، الذي يمكن عده سبب كل تلك الويلات. اذ لو كان المجتمع واعيا بحق، لما وجد المتسللون تربة صالحة لغرس نبتتهم المسمومة. فمنذ سقوط الطاغية كان معظم الجدل الاجتماعي ضمن تركيبة المجتمع العراقي ينصب على نظرية (المظلومية السابقة) والمسؤولية عنها بدلا من التوجه نحو الفرص الجديدة في العدالة الاجتماعية، التي هي في الواقع اقتصاص عادل للحيف والجور الذي عانى منه معظم الشعب العراقي بكافة اطيافه. وقد تسبب تركيز التفكير على (المظلومية) في زيادة الاستقطاب الطائفي والعرقي على اساس تحميل الاخرين مسؤولية ما جرى. لم تكن تصفية الحسابات تجري وفق اصول قانونية وعبر منافذ رسمية، بل سمح ضمنا بالاقتصاص الفردي، مما اضعف سلطة الدولة، وافرغ الدوائر الامنية والقضائية من مسؤوليتها المباشرة.

وحينما فشلت الدولة في فرض هيبتها بمنع التصرف الفردي والتصدي له، بل وغض النظر عن تلك الممارسات، تداعت سلطتها على الشؤون الاخرى. فمن المضحك ان تسجن مرتشيا، سرق بضع ملايين من الدنانير (او الدولارات-لا فرق) وتترك قتلة يجوبون الشوارع و(يطبقون) القانون باياديهم، ان شئت. وما دام القتل جائزا تحت مسميات معينة، فهو جائز تحت كل المسميات. لو وقع عليك حيف في وقت ما، واتيح لك الاقتصاص فماذا تفعل؟ اجريت لقاءا صحفيا بعد سقوط النظام مع احد ضحاياه وقد تم قطع لسانه. ووجهت اليه ذلك السؤال، فاجاب: "سابحث عن المخبر الامني في المنطقة التي كنت اسكنها والذي قام بالتبليغ عني حينما تكلمت بالسوء عن وحشية النظام البائد، مما ادى الى الحكم بقطع لساني". لقد كان ذلك المخبر سببا في المزيد من المصائب للعديد من الناس الذين ربما لا يتاح لنا التحدث اليهم. ولكن كيف سنعلم انه بالفعل هو من قام بذلك؟ وما هو دور الاخرين الذي ساهموا في ايقاع الضرر على الضحية هنا؟ وماذا بشأن القانون نفسه الذي سنه نظام صدام والقاضي بقطع اللسان لمن يتكلم بالسوء عنه؟ لقد توانت المحاكم اولا، ومن ثم القوات الامنية، عن اتخاذ اجراءات لتقديم المتهمين الى العدالة. وفيما عدا صدام نفسه وبضعة من اعوانه قدموا للمحاكمة في قضيتي الدجيل والانفال، لم نسمع عن محاكمات اخرى على اي مستوى.

ان الفشل في بسط سلطة الدولة هو في الحقيقة اعلان صريح عن غيابها وفتح الباب لذوي المصالح الخاصة، مهما تكن عقائدهم وانتماءاتهم في الحلول محلها. وساعد التطاحن السياسي على اشاعة وتغذية الاصطفاف الطائفي، مستفيدا حينا من الهواجس الجمعية لدى الشرائح المختلفة للشعب العراق، ومسببا في الواقع تلك الهواجس احيانا اخرى. وفي ظل الانهيار الكامل لكافة مرافق هذه الدولة الهزيلة، فليس من المستغرب ان تعلن القاعدة قيام امارتها، وارسال رسائل تحذيرية لمناوئيها. وطالما ان العراق يمتلك طبيعة جغرافية مختلفة تماما عن افغانستان، فمن غير المعقول ان يتحول الى مأوى للقاعدة فقط لان لديها بعض الاتباع في البلاد. هناك صمت عن ما يجري في بعض المدن العراقية على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، ناتج عن صمت عما جرى ويجري في مدن اخرى تحت عنوان المظلومية.

انفجرت السيارة المفخخة وسط تجمع العمال، هذه هي الحقيقة الوحيدة التي نعلمها. نحن نجهل ما اذا كان التفجير انتحاريا، او عن بعد. نجهل كيف دخلت السيارة وكيف توقفت هناك. نجهل الحوار الذي دار قبيل وقوع الحدث. وجهلنا ليس بسبب غياب الشهود وفقدان الوقائع، وانما بسبب غياب وعينا. وما لم نستحضر الوعي مرة اخرى، ونحكم العقل والقانون، فلا يعلم الا الله الهاوية السحيقة التي سننجر اليها. ومن اكثر الحقائق مرارة، ان المظلومين جروا على انفسهم المزيد من الظلم باتخاذهم سواعدهم اداة للقانون، وتدميرهم الدولة التي لو تأنوا في بنائها، لانصفتهم ايما انصاف.